

المجلد 5 العدد 1 جوان 2026

Volume 5 Issue 1 June
2026

ISSN 2830-9189

E-ISSN: 2830-9790



مجلة البصائر

للمحور في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

AL-BASAER JOURNAL
OF ECONOMICS, COMMERCIAL
AND MANAGEMENT SCIENCES
RESEARCH

مستقبل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحسين المرافق التعليمية والصحية في الجزائر

Future public-private partnership in improving educational and health facilities in Algeria

وليد لطرش¹، محمد بجاوي²

¹ جامعة تيبازة (الجزائر)، walidlatreche@hotmail.com

² جامعة تيبازة (الجزائر)، yahiaouidz85@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2026/06/22؛ تاريخ القبول: 2026/06/29؛ تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تحسين المرافق التعليمية والصحية في الجزائر، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة تمكن على إثرها الباحث الوصول إلى عدة نتائج أهمها أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في هذين القطاعين مثل نقص البنية التحتية والاحتفاظ في الفصول الدراسية، قلة المستشفيات والمعدات الطبية الحديثة. إضافة إلى أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تسهم في تحسين المرافق التعليمية والصحية بالجزائر عن طريق بناء المنشآت وتحديث المعدات، تحسين إدارة المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: قطاع خاص، قطاع عام، تعليم، صحة، بنية تحتية، تكنولوجيا.

تصنيف JEL: H44 ؛ I18 ؛ I25 .

Abstract: This study aims to analyse the role of PPP in improving educational and health facilities in Algeria, the researcher relied on the analytical prescriptive curriculum in order to answer the problems of the study, whereby the researcher could reach several results, the most important of which was that Algeria faced significant challenges in these sectors, such as lack of infrastructure and overcrowding in classrooms, and lack of hospitals and modern medical equipment. In addition, sector-to-sector partnership could contribute to improving Algeria's educational and health facilities by building facilities and upgrading equipment, and improving the management of educational and health institutions

Keywords: Private sector, public sector. education, health, infrastructure, technology.

Jel Classification Codes : JEL: H44 ; I18 ; I25.

1. المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة فرضت على الحكومات البحث عن أساليب جديدة وأكثر فعالية لتوفير الخدمات العمومية وتحسين جودتها، خاصة في ظل تزايد الطلب عليها وارتفاع تكاليف تمويلها وتسييرها. وقد برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership) كأحد أهم الآليات الحديثة التي تسمح بتعبئة الموارد والخبرات المتاحة لدى القطاع الخاص من أجل دعم جهود الدولة في توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية وتحسين كفاءتها، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتقوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مبدأ التعاون وتقاسم المسؤوليات والمخاطر والعوائد بين الطرفين، حيث تتولى الدولة وضع الأطر التنظيمية والرقابية وضمان تحقيق المصلحة العامة، بينما يساهم القطاع الخاص بخبراته الإدارية والتقنية وقدراته التمويلية، الأمر الذي يسمح بتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية نجاح هذا النموذج في قطاعات حيوية متعددة، من بينها النقل والطاقة والمياه والاتصالات، فضلا عن قطاعي التعليم والصحة اللذين يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية البشرية.

ويكتسي قطاعا التعليم والصحة أهمية استراتيجية بالغة باعتبارهما من أهم القطاعات الاجتماعية التي تعتمد عليها الدول في بناء رأس المال البشري وتحسين نوعية الحياة وتعزيز قدرات الأفراد على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالتعليم يعد الوسيلة الأساسية لإعداد الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، بينما يمثل قطاع الصحة أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة، نظرا لدوره المحوري في المحافظة على صحة الأفراد والرفع من إنتاجيتهم.

وفي الجزائر، أولت الدولة منذ الاستقلال اهتماما كبيرا بهذين القطاعين من خلال تكريس مبدأ مجانية التعليم والعلاج وتخصيص موارد مالية معتبرة لتطويرهما، إيماننا منها بأهمية الاستثمار في الإنسان باعتباره أساس التنمية الشاملة. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق العديد من المكاسب الاجتماعية، كتوسيع التغطية التعليمية وتحسين مؤشرات التمدرس والرفع من مستوى الخدمات الصحية وتوسيع شبكة الهياكل الاستشفائية عبر مختلف مناطق الوطن.

ورغم هذه الإنجازات، لا يزال قطاعا التعليم والصحة يواجهان جملة من التحديات والصعوبات التي تحد من قدرتهما على الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات وتحقيق مستويات الجودة المنشودة. فمن جهة، تعاني المؤسسات التعليمية من مشاكل الاكتظاظ ونقص بعض التجهيزات والبنى التحتية والحاجة إلى تحديث المناهج ووسائل التعليم بما يتوافق مع متطلبات العصر. ومن جهة أخرى، يواجه قطاع الصحة تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ونقص بعض التجهيزات الطبية والكوادر المتخصصة، إضافة إلى التفاوت في مستوى الخدمات بين مختلف المناطق.

وفي ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري البحث عن بدائل وآليات جديدة قادرة على دعم جهود الدولة وتحسين فعالية الإنفاق العمومي، ومن بين أهم هذه الآليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تتيح إمكانية الاستفادة من الخبرات والموارد المالية والتكنولوجية للقطاع الخاص مع الحفاظ على الدور التنظيمي والاجتماعي للدولة. كما يمكن لهذا النموذج أن يساهم

في تطوير البنى التحتية التعليمية والصحية وتحسين جودة الخدمات وتسريع إنجاز المشاريع وتقليل الأعباء المالية الملقاة على عاتق الخزينة العمومية.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع وارتباطه المباشر بمستقبل الخدمات الأساسية في الجزائر، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم والصحة، وتحليل مساهمتها المحتملة في تطوير هذين القطاعين، مع الوقوف على أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيقها، واقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعاليتها وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها.

● إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال الآتي:

ما هو مستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين المرافق التعليمية والصحية بالجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلان الفرعيان التاليان:

- ما هو واقع قطاعي التعليم والصحة في الجزائر؟
- ما هي التحديات التي تعيق عملية تطوير قطاعي التعليم والصحة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

● أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاعي التعليم والصحة باعتبارهما من الركائز الأساسية للتنمية البشرية والاجتماعية، ومن الدور المحوري الذي تضطلع به الدولة الجزائرية في ضمان مجانية التعليم والرعاية الصحية للمواطنين. كما تبرز أهمية الدراسة من خلال التركيز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها إحدى الآليات الحديثة القادرة على تحسين كفاءة الخدمات العمومية وتعزيز جودة المرافق التعليمية والصحية ومواجهة التحديات التمويلية والتنظيمية التي تعترض تطويرها.

● أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- التعرف على واقع قطاعي التعليم والصحة في الجزائر.
- إبراز مفهوم وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تطوير الخدمات العمومية.
- تحليل مساهمة الشراكة في تحسين أداء المرافق التعليمية والصحية.
- تحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل الشراكة في الجزائر.
- تقديم مجموعة من التوصيات والآليات الكفيلة بتعزيز فعالية الشراكة وتحقيق أهدافها التنموية.

• منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة موضوع البحث، حيث تم وصف وتحليل واقع قطاعي التعليم والصحة في الجزائر، ودراسة مختلف أبعاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع الوقوف على المعوقات التي تحد من فعاليتها وتحليلها وصولاً إلى اقتراح الحلول والتوصيات المناسبة.

• تقسيمات الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع التعليم.

ثانياً: الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع الصحة.

ثالثاً: المزايا والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر.

2. الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع التعليم

يشهد قطاع التعليم في الجزائر تحديات كبيرة تتراوح بين نقص البنية التحتية، الاكتظاظ في الفصول الدراسية، والمشاكل المتعلقة بالجودة في بعض المناطق. بالنظر إلى هذه التحديات، أصبح من الضروري استكشاف حلول مبتكرة، واحدة من أبرز هذه الحلول هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). هذا النموذج التعاوني بين الحكومة والقطاع الخاص يمكن أن يساهم في تطوير التعليم في الجزائر من خلال توفير التمويل، التكنولوجيات الحديثة، والخبرات الإدارية التي تعزز من جودة التعليم.

1.2. دور القطاع الخاص في تحسين البنية التحتية التعليمية: قطاع التعليم في الجزائر يعاني من نقص في المنشآت التعليمية الحديثة، خصوصاً في المناطق النائية والريفية. الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم بشكل كبير في توفير البنية التحتية اللازمة من خلال:

1.1.2. بناء وتشبيد المدارس والمرافق التعليمية: بموجب هذه الشراكة، يتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص لبناء المدارس والمرافق التعليمية الحديثة. في إطار هذه المشاريع، يمكن للقطاع الخاص أن يقدم التمويل والتكنولوجيا اللازمة، بينما يقوم القطاع العام بإدارة المشاريع والرقابة عليها. مثال على ذلك يمكن أن يكون بناء مدارس خاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق التي تعاني من نقص في هذه المنشآت، وذلك من خلال صيغة التمويل عن طريق تقديم القروض أو تحفيزات ضريبية للقطاع الخاص. (خيري، 2022، ص 541)

1.1.2. توسيع مرافق التعليم العالي: يمكن أن يمتد دور الشراكة إلى إنشاء وتطوير الجامعات والمراكز التعليمية في مختلف التخصصات العلمية، مما يساعد في تقليص التفاوتات في الوصول إلى التعليم العالي بين مختلف المناطق. (العكور، 2017، ص

(08

2.2. تحسين جودة التعليم من خلال التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا إحدى أدوات التحسين الفعالة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص في إطار الشراكة مع القطاع العام، لا سيما في تحديث الأساليب التعليمية وتطوير البنية التحتية الرقمية في المدارس:

1.2.2. توفير تكنولوجيا التعليم: يمكن للقطاع الخاص أن يقدم التقنيات الحديثة مثل الأجهزة اللوحية، الحواسيب، وأدوات التعليم الإلكترونية التي تعزز من قدرة المعلمين على تقديم محتوى تعليمي أكثر تفاعلية، كما تساعد في متابعة تقدم الطلاب وتحليل بياناتهم. (الأمم المتحدة، 2025)

2.2.2. إدخال أنظمة التعليم عن بعد: يعد التعليم عن بعد من الأدوات المهمة التي يمكن أن تقدمها الشراكة بين القطاعين، وخاصة في أوقات الأزمات مثل جائحة كورونا. يمكن للقطاع الخاص توفير المنصات الإلكترونية والبرمجيات التعليمية التي تتيح للطلاب التعلم عن بعد. (وزارة التربية الوطنية الجزائرية، 2025)

3.2.2. تطوير تطبيقات تعليمية متقدمة: عبر الشراكة بين القطاعين، يمكن توفير تطبيقات تعليمية مبتكرة تستهدف تحسين مهارات الطلاب في مختلف المواد، بالإضافة إلى البرامج التفاعلية التي تعزز مهارات التفكير النقدي والإبداع. (مهريه والشايب، 2017، ص 330)

3.2. تطوير مهارات المعلمين والمربين: القطاع الخاص يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى التعليم من خلال تدريب المعلمين وإعدادهم بشكل أفضل لمواكبة أساليب التعليم الحديثة:

1.3.2. برامج تدريبية لتطوير المهارات: يتمكن القطاع الخاص من تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لتطوير مهارات المعلمين في استخدام التكنولوجيا في التعليم، بالإضافة إلى تقنيات التدريس الحديثة مثل التعلم التفاعلي والتعليم المتخصص. (كبير، 2018، ص 104)

2.3.2. إنشاء مراكز تدريب لتطوير الكوادر البشرية: يمكن للقطاع الخاص إنشاء مراكز تدريب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم أو الجامعات الحكومية، بهدف تدريب المعلمين والمربين في مختلف التخصصات، بما في ذلك مهارات التواصل، إدارة الفصول الدراسية، والتقنيات الحديثة في التعليم.

3.3.2. التعاون مع الجامعات الخاصة والمعاهد التعليمية: يمكن للقطاع الخاص إنشاء شراكات مع الجامعات الخاصة والمعاهد التعليمية المتخصصة لتقديم برامج تدريبية وشهادات معترف بها على مستوى دولي، مما يساعد المعلمين في تحسين مهاراتهم وتوسيع مداركهم في مجال التعليم.

4.2. تحسين إدارة المدارس من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: من خلال الشراكة، يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحسين إدارة المدارس والمرافق التعليمية. يتمثل ذلك في:

1.4.2. تحسين الأداء الإداري: القطاع الخاص غالبًا ما يملك خبرات كبيرة في مجال الإدارة التي يمكن أن تطبق على نطاق المدارس والمرافق التعليمية لتحسين أدائها. قد تشمل هذه الخبرات تحسين عمليات التسجيل، إدارة الجداول الدراسية، استخدام الأنظمة الإلكترونية لتسهيل متابعة سير العملية التعليمية. (وزارة التربية الوطنية الجزائرية، 2025)

2.4.2. مشاركة أفضل الممارسات الإدارية: من خلال الشراكة، يمكن للقطاع الخاص مشاركة أفضل الممارسات الإدارية في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي، الإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، مما يؤدي إلى تحسين التنظيم الداخلي للمدارس.

5.2. دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في توفير التعليم المهني والفني: التعليم المهني والفني يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير سوق العمل في الجزائر، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون له دور كبير في هذا المجال من خلال:

1.5.2. تطوير البرامج التدريبية في مجالات العمل المتخصصة: يمكن للقطاع الخاص التعاون مع الحكومة لتطوير برامج تعليمية مهنية وتقنية تواكب متطلبات سوق العمل المحلي والدولي. من خلال هذه الشراكة، يمكن تقديم شهادات معتمدة وبرامج تدريبية تضمن تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة. (عزازية، 2020، ص194)

2.5.2. إنشاء مراكز تدريب مهني متخصصة: على سبيل المثال، يمكن للقطاع الخاص المساهمة في بناء مراكز تدريب مهني متخصصة في قطاعات مثل البناء، تكنولوجيا المعلومات، والصناعات الثقيلة، التي توفر للطلاب فرص تدريب عملي وتحسين مهاراتهم بما يتماشى مع احتياجات السوق.

6.2. التحديات التي قد تواجه الشراكة بين القطاع العام والخاص في التعليم:

1.6.2. التحديات القانونية والإدارية: قد تواجه الجزائر بعض التحديات فيما يتعلق بإطارها التشريعي والتنظيمي، مثل غياب التشريعات الواضحة التي تنظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، مما قد يعيق تنفيذ المشاريع بنجاح. (خيرى، 2022، ص 546)

2.6.2. المخاوف من تركيز القطاع الخاص على الربح: هناك مخاوف من أن يركز القطاع الخاص في الشراكة على تحقيق الربح على حساب جودة التعليم، مما قد يؤدي إلى تقليل الاهتمام بمصلحة الطالب وجودة الخدمة التعليمية.

3.6.2. الاختلاف في الأولويات بين القطاعين: في بعض الأحيان، قد تكون هناك اختلافات في الأهداف بين القطاعين، حيث يركز القطاع العام على تحقيق أهداف اجتماعية، بينما يركز القطاع الخاص على الجوانب المالية، مما قد يؤدي إلى تعارض في مصلحة الأطراف المعنية. (بن سعيد، 2019، ص110)

3. الشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع الصحة

يعتبر قطاع الصحة أحد الركائز الأساسية التي تحدد جودة الحياة في أي دولة، ويمثل تحديًا دائمًا للعديد من الحكومات في توفير خدمات صحية عالية الجودة لجميع المواطنين. في الجزائر، يواجه القطاع الصحي العديد من التحديات مثل نقص المستشفيات والمراكز الصحية في بعض المناطق، ضعف التجهيزات الطبية، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية. في هذا السياق، تُعد الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) من الأدوات الفعّالة التي يمكن أن تساهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية وجودتها. من خلال هذه الشراكة، يمكن للقطاع الخاص تقديم التمويل والتكنولوجيا والخبرات الفنية، بينما يظل القطاع العام المسؤول عن تنظيم وتوجيه السياسات الصحية بما يتماشى مع احتياجات المجتمع.

1.3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء وتطوير المستشفيات: إن تحسين البنية التحتية الصحية في الجزائر يُعد من أولويات الحكومة، ويعتبر بناء المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية المرتفعة أمرًا حيويًا. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل كبير في هذه المشاريع عبر الشراكة مع القطاع العام من خلال:

1.1.3. تمويل بناء المستشفيات: يواجه القطاع العام صعوبة في توفير التمويل الكافي لبناء المستشفيات والمرافق الصحية الحديثة، خاصة في ظل القيود المالية. من خلال الشراكة، يمكن للقطاع الخاص تقديم التمويل اللازم لبناء المستشفيات، في مقابل ضمانات وضوابط تشرف عليها الحكومة. (وزارة التربية الوطنية الجزائرية، 2025)

2.1.3. توسيع نطاق الرعاية الصحية في المناطق النائية: نظراً لتوزيع الخدمات الصحية بشكل غير متوازن بين المناطق الحضرية والريفية، يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في بناء مستشفيات ومراكز صحية حديثة في المناطق الريفية والنائية، مما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية في هذه المناطق.

3.1.3. بناء مستشفيات تخصصية: يمكن للقطاع الخاص أن يشارك في بناء مستشفيات تخصصية حديثة تقدم خدمات طبية متطورة في مجالات معينة مثل الأورام، جراحة القلب، والجراحة التجميلية، مما يساعد في تقليل الضغط على المستشفيات العامة. (مناصرية، 2023، ص 434)

2.3. الشراكة في تحديث المعدات الطبية: تعاني العديد من المستشفيات الجزائرية من نقص المعدات الطبية المتطورة أو عدم صيانتها بشكل مستمر. تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الحلول الفعّالة لتحديث هذه المعدات، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في: (خيري، 2022، ص 213)

1.2.3. توفير الأجهزة الطبية الحديثة: يمكن للقطاع الخاص تقديم أحدث الأجهزة والمعدات الطبية، مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI) والأشعة السينية (X-Ray) والأجهزة التنفسية، مما يساهم في تحسين دقة التشخيص والعلاج في المستشفيات والمراكز الصحية.

2.2.3. صيانة المعدات الطبية: بالإضافة إلى توفير المعدات الحديثة، يمكن للقطاع الخاص أن يتولى مسؤولية صيانة هذه المعدات بشكل دوري، مما يضمن عملها بكفاءة عالية على مدار السنوات.

3.2.3. تقنيات جديدة في العلاج والرعاية: يمكن للقطاع الخاص إدخال تقنيات علاجية جديدة مثل العلاج بالليزر، التقنيات الجراحية المتقدمة، والروبوتات الطبية، مما يحسن من جودة الرعاية الصحية المقدمة في المستشفيات الجزائرية.

3.3. الشراكة في تحسين الإدارة الصحية: تواجه المستشفيات والمراكز الصحية الجزائرية بعض التحديات في مجال الإدارة، مثل ضعف التنظيم الداخلي والبيروقراطية التي تؤثر على جودة الخدمات المقدمة. من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحسين هذه الجوانب عبر: (عياد، 2019، ص 73)

1.3.3. إدارة المستشفيات بكفاءة: يمكن للقطاع الخاص تقديم خبراته في مجال الإدارة الطبية، مثل إدارة الموارد البشرية، تنظيم الجداول الزمنية للأطباء والممرضين، وضمان تطبيق أعلى معايير الجودة في تقديم الخدمات الصحية.

2.3.3. استخدام نظم معلومات صحية متطورة: يساهم القطاع الخاص في إدخال أنظمة إدارة المعلومات الصحية، التي تتيح تتبع حالة المرضى، إدارة المخزون الطبي، وتنظيم المواعيد والعمليات الجراحية، مما يحسن الكفاءة ويسهم في تحسين تجربة المرضى.

4.3. الشراكة في تقديم التدريب الطبي والمهني: من التحديات التي تواجه القطاع الصحي في الجزائر هو الحاجة المستمرة لتدريب الكوادر الصحية من أطباء، ممرضين، وفنيين طبيين، بما يواكب التغيرات المستمرة في المجال الطبي. من خلال الشراكة، يمكن للقطاع الخاص تقديم برامج تدريبية وتطويرية:

1.4.3. برامج تدريب الأطباء والممرضين: يمكن للقطاع الخاص التعاون مع الحكومة لتقديم برامج تدريبية متخصصة في المجالات الطبية الدقيقة، مثل الجراحة التخصصية، علاج الأورام، والطب النفسي، مما يساعد على رفع مستوى المهارات الطبية في الجزائر.

2.4.3. تدريب الفنيين الطبيين على المعدات الحديثة: بما أن القطاع الخاص هو من يقدم بعض المعدات الطبية المتقدمة، فإنه يمكن أن يقدم برامج تدريبية متخصصة لفنيي الرعاية الصحية لتعلم كيفية استخدام هذه الأجهزة الحديثة، مما يضمن أقصى استفادة من التكنولوجيا المتاحة.

5.3. تحسين الرعاية الصحية الأولية من خلال الشراكة: تواجه الرعاية الصحية الأولية العديد من التحديات، مثل النقص في الخدمات الصحية الأساسية وعدم كفاية الأطباء في المراكز الصحية الريفية. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحسين هذه الخدمات عبر: (إسماعيل، 2004، ص 43)

1.5.3. إنشاء مراكز صحية جديدة في المناطق الريفية: من خلال الشراكة بين القطاعين، يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تمويل وبناء مراكز صحية جديدة في المناطق الريفية، مما يضمن تقديم الرعاية الأولية للمرضى الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى المستشفيات الكبرى.

2.5.3. تقديم خدمات الرعاية الأولية عبر التكنولوجيا: يمكن للقطاع الخاص أن يقدم حلولاً مبتكرة مثل الرعاية الصحية عن بعد، التي تمكن المرضى من التواصل مع الأطباء عبر الإنترنت للحصول على استشارات طبية، مما يساهم في توفير الرعاية الصحية للمناطق البعيدة.

6.3. التحديات التي قد تواجه الشراكة بين القطاعين في القطاع الصحي:

على الرغم من الفوائد التي يمكن أن تحققها الشراكة بين القطاعين في تحسين القطاع الصحي في الجزائر، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذا النموذج: (الأعرج، 2022، ص 638)

1.6.3. التحديات التشريعية والتنظيمية: قد يفتقر النظام التشريعي في الجزائر إلى إطار قانوني قوي ينظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة. تحتاج الحكومة إلى وضع قوانين مرنة وواضحة لضمان التنفيذ الفعال لهذه الشراكات.

2.6.3. المخاوف من الاستغلال التجاري: قد تواجه الحكومة مخاوف من أن يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح على حساب تقديم الرعاية الصحية الجيدة، مما قد يؤثر سلباً على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. (بن سعيد، 2022، ص 265)

3.6.3. التحديات المالية: بعض الشركات الخاصة قد تكون مترددة في الاستثمار في المشاريع الصحية بسبب التكاليف المرتفعة، مما يتطلب تقديم حوافز مالية وضريبية لجذب الاستثمارات في القطاع الصحي.

7.3. دور الحكومة في تسهيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة:

من أجل تحقيق نجاح الشراكة بين القطاعين في القطاع الصحي، يجب على الحكومة الجزائرية أن تقوم بعدة إجراءات تشمل:

1.7.3. وضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب: يجب على الحكومة توفير قوانين واضحة وشفافة تنظم الشراكة بين القطاعين، بما يضمن حماية مصالح المواطنين وضمان جودة الخدمات الصحية¹.

2.7.3. تخفيض القطاع الخاص: من خلال تقديم حوافز مالية، مثل إعفاءات ضريبية أو دعم التمويل للمشاريع الصحية، يمكن للحكومة تشجيع الشركات الخاصة على المشاركة في تحسين الخدمات الصحية.

3.7.3. إدارة فعالة للمشاريع: يجب على الحكومة أن تضع آليات فعالة لمراقبة وتقييم المشاريع الصحية المشتركة مع القطاع الخاص، لضمان أن يتم تنفيذ المشاريع وفقاً للمعايير الصحية المتفق عليها.

4. المزايا والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

1.4. الفوائد المتوقعة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر تحقق العديد من الفوائد التي تتجاوز مجرد توفير الموارد المالية. من أهم هذه الفوائد:

¹ وزارة الصحة، مرجع سبق ذكره.

1.1.4. تحسين الكفاءة في استخدام الموارد: من خلال الشراكة، يمكن توزيع أعباء الاستثمار والتنفيذ بشكل أفضل بين الحكومة والقطاع الخاص، مما يعزز من كفاءة الأداء في المشاريع.

2.1.4. تحقيق استدامة مالية: الشراكة تمكن من توفير تمويل مستدام للمشاريع الكبرى التي تتطلب استثمارات ضخمة، مثل بناء المستشفيات والمدارس الحديثة.

3.1.4. الابتكار في تقديم الخدمات: يعزز القطاع الخاص من خلال خبراته في مجال الابتكار وتحسين العمليات. يمكن أن يتمثل ذلك في تحسين جودة الخدمات الطبية والتعليمية من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة وإدخال أساليب جديدة في الإدارة.

4.1.4. تقليل العبء على الحكومة: من خلال هذه الشراكة، يمكن تخفيف الأعباء المالية والإدارية على الحكومة مما يمكنها من تخصيص مواردها لمجالات أخرى في التنمية الاقتصادية.

2.4. التحديات التي قد تواجه الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر:

بالرغم من الفوائد المحتملة، إلا أن تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر يواجه العديد من التحديات:

1.2.4. التحديات التشريعية والتنظيمية: قد تحتاج الجزائر إلى تطوير وتعديل الإطار التشريعي الحالي لجعل الشراكة بين القطاعين أكثر فعالية. بعض القوانين قد تكون غير مرنة أو تفتقر إلى الشفافية، مما يعوق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص.

2.2.4. التحديات الاقتصادية والمالية: قد يواجه القطاع الخاص صعوبة في توفير التمويل اللازم للمشاريع إذا كانت الظروف الاقتصادية غير مستقرة أو إذا كانت مخاطر الاستثمار مرتفعة.

3.2.4. المخاوف من استغلال القطاع الخاص: هناك قلق من أن التركيز على الربح من قبل الشركات الخاصة قد يؤدي إلى تأثير سلبي على جودة الخدمات العامة المقدمة، مما يضر بالمواطنين.

3.4. دور الحكومة في تسهيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

من أجل ضمان نجاح الشراكة بين القطاعين في تحسين المرافق التعليمية والصحية، يجب على الحكومة الجزائرية أن تتبنى مجموعة من السياسات والتدابير التي تساهم في تعزيز هذه الشراكة:

1.3.4. وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال: يجب أن يكون هناك إطار قانوني واضح وشفاف يتضمن شروط الشراكة والتزامات كل طرف، بالإضافة إلى ضمان حقوق المواطنين وضمان الشفافية في التنفيذ.

2.3.4. تقديم حوافز للقطاع الخاص: يجب على الحكومة تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الشراكات من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية، وتوفير ضمانات ضد المخاطر.

3.3.4. تطوير الكفاءات الإدارية: من الضروري تطوير الكفاءات في القطاع العام لإدارة الشراكات بفعالية، مما يشمل تدريب موظفي الحكومة على كيفية إدارة الشراكات وتحقيق أفضل النتائج من خلالها.

5. الخاتمة:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) نموذج مهم لتحسين جودة الخدمات العامة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة. من خلال هذه الدراسة، تم تحليل دور الشراكة بين القطاعين في تحسين المرافق التعليمية والصحية في الجزائر، حيث تبين أن هناك العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتحسين الوضع الحالي في كلا القطاعين. وقد أظهرت النتائج أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحسين البنية التحتية، وتوفير المعدات الحديثة، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتحسين فرص التعليم لجميع المواطنين.

في قطاع التعليم، أظهرت الدراسة أن الشراكة بين القطاع العام والخاص يمكن أن تساعد في بناء منشآت تعليمية جديدة، وتوسيع نطاق التعليم العالي، وتحسين جودة التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة. كما أن هذه الشراكة توفر فرصة لتدريب المعلمين وتحسين إدارة المدارس، مما يساهم في رفع مستوى التعليم في الجزائر. في قطاع الصحة، كانت النتائج مشابهاً، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في بناء مستشفيات جديدة وتحديث المعدات الطبية، فضلاً عن تحسين إدارة المستشفيات والقطاع الصحي بشكل عام. كما تساهم هذه الشراكة في تطوير برامج تدريبية للأطباء والمرضى، مما يعزز من جودة الرعاية الصحية المقدمة. مع ذلك، تظهر بعض التحديات التي قد تواجه الشراكة بين القطاعين، مثل غياب إطار قانوني وتنظيمي قوي، والمخاوف من استغلال القطاع الخاص للربح على حساب جودة الخدمة. كما أن هناك اختلافات في الأولويات بين القطاعين العام والخاص قد تؤثر على تنفيذ المشاريع.

التوصيات:

1. **تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:** من الضروري أن تقوم الحكومة الجزائرية بتعديل القوانين المتعلقة بالشراكة بين القطاعين لضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ المشاريع.

2. **تحفيز القطاع الخاص:** يجب توفير حوافز مالية وضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة في تحسين الخدمات التعليمية والصحية.

3. **تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص:** ينبغي أن يتم تعزيز التنسيق بين القطاعين لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتنمية.

4. **مراقبة وتقييم المشاريع:** يجب وضع آليات مراقبة وتقييم فعالة لضمان تنفيذ المشاريع بنجاح وفقاً للمعايير المتفق عليها.

5. **تحسين تدريب الكوادر البشرية:** من الضروري تطوير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين والأطباء والمرضى لمواكبة التغيرات السريعة في المجالات التعليمية والصحية.

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة كبيرة لتحسين الخدمات الأساسية في الجزائر، ويجب على الحكومة أن تبذل مزيداً من الجهود لتذليل التحديات وتحقيق استفادة حقيقية من هذه الشراكات لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.

قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- اسماعيل بشرى، المساندة الاجتماعية وتوافق المهن، مكتبة الأنجلو المصرية، (مصر، 2004).

2. المقالات:

المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

- خيرى محمد، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التغطية الصحية الشاملة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2، 2022.
- اتحاد علي عبد الحفيظ العكور، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الأردن، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 04، 2017.
- صندوق الأمم المتحدة للأطفال، التقرير الدولي حول: التعليم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، من على الموقع: <https://www.unicef.org/ar> ، تاريخ الاطلاع: 2025/04/21.
- وزارة التربية الوطنية الجزائرية، تحليل الوضع الحالي للقطاع التعليمي في الجزائر. النشرة الرسمية، 2021، من على الموقع: <https://www.education.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2025/04/21.
- خليدة مهريّة ومحمد الساسي الشايب، التفكير الابتكاري في ضوء بعض استراتيجيات التعلم النشط، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 31، 2017.
- زهيرة كبير، تدريب المعلم على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس، مجلت دراسات، المجلد 07، العدد 03، 2018.
- عزايزة سارة، التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار - بين الواقع والمأمول، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020.
- بن سعيد محمد، التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحسين التعليم العالي في الجزائر، مجلة الباحث العلمي، المجلد 32، العدد 02، 2019.
- مناصرة سميحة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 02، 2023.

- خيرى محمد، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- عياد حسين، إدارة المستشفيات في الجزائر: نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة السياسات الصحية، المجلد 19، العدد 02، 2019.
- وائل محمد عبد الأعرج، التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع العام والخاص والبلديات، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 42، 2022.
- بن سعيد محمد، التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي، مجلة السياسة الصحية، المجلد 18، العدد 01، 2020.